قدم للجنة الداخلية البرلمانية الوثائق الرسمية التي تثبت جنسيتها الكندية

الحمود: لاصحة لتعاقد وزارة الداخلية مع شركة «إسرائيلية»

■ عسكر: الحمود ردعلى ما أثاره الدويسان في طلب استجوابه بالنفي وقدم الثبوتيات

اجتماع لجنة الداخلية والدفاع (تصوير: صالح محمد)

■ وافقنا على تمديد خدمة العسكريين الخليجيين والبدون حتى سن 62 عاما

الخرينج مستقبلا الشيخ أحمد الحمود

الخرينج ووزير الداخلية بحثا تعزيز التعاون المنشود بين الحكومة والمجلس لمصلحة الكويت

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك بنيه الخرينج في مكتبه صباح أمس النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود.

وجرى خلال المقابلة التباحث حول سبل التعاون المنشود بين الحكومة ومجلس الأمة ودعم هذا التعاون لما فيه مصلحة الكويت.

حضر المقابلة أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي ورئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي.

■ تكفل الدفاع بإفادة ذوي المتقاعدين من المحتاجين للعلاج في الخارج على نفقتها

نفى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود خلال اجتماع لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية أمس صحة ما أثير حول تعاقد وزارة الداخلية مع شركة «اسرائيلية» مقدما للجنة جميع الوثائق الرسمية التي تفيد بأن الشركة التي تعاقدت معها وزارة الداخلية هي كندية.

وقال رئيس لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة أمس ان وزير الداخلية بصفته رد في اجتماع اللجنة اليوم على ما اثاره النائب فيصل الدويسان في طلب استجوابه من أن وزارة الداخلية تعاقدت مع احدى الشركات «الاسرائيلية» مؤكدا انها شركة كندية وليست «اسرائيلية».

واضاف النائب العنزي ان وزير الداخلية اوضح للجنة انه أوقف التعاقد مع الشركة فور اثارة النائب الدويسان لمعلوماته وخاطب السفارة الكندية من خلال وزارة الخارجية بالاضافة الى وزارة التجارة والصناعة والادارة العامة للجمارك كاشفا بأن المستندات التي حصل عليها تفيد بأن الشركة كندية.

من جهة أخرى أعلن النائب العنزي عن موافقة اللجنة في اجتماعها على 31 مقترحا من أصل 41 مقترحا معروضا عليها ومنها تمديد خدمة العسكريين الخليجيين ومن فئة غير محددي الجنسية حتى سن 62 عاما ومقترح آخر بأن تتكفل وزارة الدفاع بإفادة ذوي المتقاعدين من المحتاجين للعلاج في الخارج على نفقتها على غرار المعمول به في وزارة الداخلية ومعاملة موفدي الوزارتين من حيث حقوقهم المالية معاملة واحدة.

بدلاً من الاعتماد بشكل أساسي ووحيد على النفط

البوص: الكويت في حاجة ملحة لتنويع مصادر الدخل

■ استغلال طاقات الشباب الكويتي هو بوابة ذهبية لتنويع مصدر الدخل

■ أحذر من قضاء الروتين الحكومي على فكرة المشروعات الصغيرة

سعد البوص

أكد النائب سعد البوص أن الكويت في حاجة ملحة لتنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد بشكل اساسي ووحيد على النفط، مشدداً على أن استغلال طاقات الشباب الكويتي هو بوابة ذهبية لتنويع مصدر الدخل، من خلال المشروعات الصغيرة التي سوف تتحول مع مرور الوقت إلى شركات ومصانع ومؤسسات صناعية عملاقة.

وقال البوص في تصريح صحافي إن اقرار مليارى دينار لمشروعات الشباب الصغيرة، ليس وحده كفيلا بنجاح الفكرة ولكن يجب تشكيل هيئة تابعة لوزارة التجارة والصناعة تكون مسؤولة عن تقديم دراسات الجدوى لعشرات المشاريع الصغيرة التي يمكن أن تحقق نجاحاً وتناسب طبيعة الكويت، حتى يستطيع الشباب الاختيار من بينها او اقتراح مشروعاتهم وافكارهم الخاصة والبدء فوراً في تنفيذها.

وأضاف البوص انه من الأهمية بمكان ايضاً ان تكون هناك جهة مسؤولة عن تمويل هذه المشروعات، ومنها على سبيل المثال البنك الصناعي الكويتي الذي كان من المفترض أن يقوم بدور بارز في حركة التنمية الصناعية في البلاد، ومن ثم فإن ادخاله ضمن منظومة تمويل مشروعات الشباب الصغيرة سوف يعيد إليه الحياة مرة أخرى.

وشدد البوص على أن عدم استثمار طاقات الشباب والاكتفاء بوضعهم في طوابير طويلة بحثاً عن وظائف حكومية، جزء منها بعد بطالة مقنعة، سوف يقتل طموحات الشباب ومن ثم حاضر ومستقبل الكويت، فهم يمثلون الشريحة الكبرى بين المواطن وعلينا أن نحسن استثمارهم فهم ثروة الكويت الحقيقية.

تناقش اليوم قضية إسقاط الفوائد بحضور الشمالي

«المالية البرلمانية» وافقت على تعديل قانون الرخص التجارية ورفع سن التقاعد

اجتماع لجنة المالية البرلمانية

■ لاري: تركنا تحديد الوظائف المستثناة من قانون التقاعد لديوان الخدمة

ناقشت اللجنة المالية البرلمانية أمس التعديلات على قانون الرخص التجارية ورفع سن التقاعد لبعض الفئات الوظيفية استثنائياً إلى 75 عاماً وتمت الموافقة عليهما وستناقش اللجنة اليوم «الخميس» اسقاط فوائد القروض بحضور وزير المالية مع توجيه الدعوة الى جميع النواب.

وقال عضو اللجنة النائب احمد لاري في تصريح للصحافيين: اجتمعت اللجنة امس واعدت تقريرها تمهيدا لرفعه الى المجلس للمناقشة في الجلسة المقبلة، وانجزت ثلاثة قوانين اولهما تعديل قانون التأمينات الاجتماعية والسماح للخاضعين للباب الخامس وهم اصحاب المهن والرخص التجارية بالتقاعد مع الاحتفاظ بسريان التراخيص، لأن القانون الحالي يشترط لمن يرغب في التقاعد أن يلغي الترخيص وتاليا يتقاعد، وكان يحدث تحايل بتحويل اصحاب التراخيص الى اقاربهم ليستفيدوا من التقاعد، والتأمينات هي التي تبنت ذلك، و«المالية» بعد المناقشة وافقت على تعديل قانون التأمينات والسماح للخاضعين للباب الخامس بالتقاعد مع الاحتفاظ بالرخص، والتقاعد لمن بلغ الـ55 عاما وخدم 20 عاما او من بلغ السنين عاما وخدمة 15 عاما.

وذكر لاري: ان اللجنة وافقت امس على رفع سن التقاعد لبعض الفئات الوظيفية، والقانون الحالي يسمح لائمة الساجد والمؤذنين والعاملين في تجهيز الوفيات والاستمرار حتى سن 75 عاماً، وهناك طلبات من الاطباء واساتذة الجامعة والتطبيقي، نحن ارتأينا أن تكون المادة عامة، وكان رأي الحكومة ممثلاً بمجلس الخدمة المدنية ان تتم الموافقة على التعديل البند التاسع من قانون التأمينات والسقف اصبح 65 لجميع الموظفين سواء لكانوا كويتيين او غير كويتيين، وسقف الاستثناء يصل الى 75 عاما لبعض المهن، وتركنا تحديد الوظائف لمجلس ديوان الخدمة ليقرر ما يراه مناسبا، واقتضا ان يكون السن الاستثنائي 80 عاما، واتفق على 75. واشار لاري الى ان المالية انتهت امس من قانون التراخيص التجارية، وهو يتالف من 18 مادة، وتم التوافق مع الحكومة ممثلة بوزارة التجارة، وتامل ان التعديلات والقانون الذي سيصدر يسهل العملية على المواطنين لاصدار التراخيص بالسرعة اللازمة مع التشديد على من يحاول التلاعب بالتراخيص سواء عن طريق تاجيرها بالباطن او يستفيد منها بشكل يخالف القانون، وهناك شروط جزائية وعقوبات تم وضعها وفقا للمادة 13 في القانون.

واوضح لاري ان اليوم «الخميس» ستتم مناقشة معالجة اسقاط فوائد القروض وسيكون ذلك بحضور وزير المالية مصطفى الشمالي والبنك المركزي وهناك توافق على اصل المقترح، والمناقشة بشكل تفصيلي ستكون حول ادخال البنوك الإسلامية تحت مظلة المقترح بالاضافة الى معالجة من اعداد جدولة القروض بمعنى ان قرضه كان قبل 2003/3/30 ثم جاء في 2009 جاء للبنك واغلق القرض، لم يفتح قرضا جديدا، هناك عدم توافق في هذا الجان، وهناك مقترح من كتلة المستقبل البرلمانية تحديد سعر الخصم بـ4 في المئة وما فوق ذلك تتم محاسبة البنوك عليها والمطالبة برد المبالغ للمواطنين، وهناك نقاش حوله، ويوجد فيه جانب قانوني حول استرجاع الفائدة، وعموما الدعوة وجهت لجميع الاعضاء لحضور الاجتماع نظرا لأهميته من اجل التوصل الى التوافق النيابي الحكومي لاغلاق الملف بأكبر قدر من التوافق ورفع الضرر.

وبين لاري: ان اللجنة رفضت اقتراح النائب صالح عاشور الذي يدعو الى منح مكافأة نهاية الخدمة للموظفين مع الإحتفاظ التقاعد، مع انني اراه مقترحا مستحقا ومنطقيا.

سأل الهيفي عن خطة الوزارة بشأن المشاريع الصحية

العدوة يقترح إنشاء مستشفى عاجل في الأحمدي

خالد العدوة

قام النائب خالد العدوة بتقديم مقترح قانون لإنشاء مستشفى للطب الطبيعي في محافظة الأحمدي بصفة الاستعجال. كما وجه العدوة سؤالا الى وزير الصحة د.محمد الهيفي بشأن خطة الوزارة حيال المشاريع الصحية سواء المتعلقة بالإنشاء أو الترميم ونسبة انجازها.

وجاء في نص المقترح النائب ما يلي:

مادة أولى:

إنشاء مستشفى حكومي متخصص، للطب الطبيعي، في محافظة الأحمدي خلال ثلاث سنوات من إقرار هذا القانون، على ان تقدم المستشفى لمرضاها خدمات الطب و العلاج الطبيعي والتاهيل الصحي والطب الرياضي والطب الصيني وبقية الفروع الطبية والجراحية الأخرى المتقدمة في المجال ذاته، والتي ثبت فاعليتها في الدول المتقدمة.

مادة ثانية:

تقوم بلدية الكويت بتهيئة البنية التحتية للموقع المقترح مع تخصيص وتجهيز الأرض اللازمة في اي من المحافظتين شرط الا تقل مساحة المستشفى عن خمسة وسبعين الف متر مربع.

مادة ثالثة:

تخصص ميزانية خاصة لانجاز هذه المستشفى على ان يعهد إلى وزارة الأشغال - وفقا للقوانين المعمول بها - القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحلها المختلفة حتى الانتهاء منها وتسليمها إلى وزارة الصحة خلال المدة التي نصت عليها المادة الأولى.

مادة رابعة:

على وزارة الصحة الاستعانة بالكوادر و الخبراء الأجانب والمتخصصين وبيوت الخبرة العالمية بجانب الكوادر الوطنية قبل بداية البناء وقبل التشغيل، من اجل تصميم المبنى وتجهيزه لكي تتماشى تصميمات المستشفى مع المواصفات العالمية.

مادة خامسة:

توفير توفير الكوادر البشرية و المختبرات و الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة المطلوبة لكافة التخصصات، بالإضافة إلى طاقة استيعابية من أسرة تتناسب طرديا مع المرضى المتوقع ترددهم علي المستشفى.

مادة سادسة:

يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

مادة سابعة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون

وجاء في نص سؤال النائب لوزير الصحة ما يلي:

يرجى توجيه السؤال التالي لوزير الصحة

1. ما خطة الوزارة حيال المشاريع الصحية سواء المتعلقة بالإنشاء أو الترميم ونسبة انجازها خلال السنوات الخمس القادمة؟

2. يرجى تزويدي ببيان تفصيلي لما سيتم انجازه لمحافظات الكويت الست و خاصة نصيب محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير من تلك المشاريع ؟

3. ما السعة الحالية للأسرة للمستشفيات بالبلاد ، وما هي الخطط التي وضعتها الوزارة وما تم تنفيذه لزيادة سعة الأسرة وفقا لمخططات الوزارة في السنوات القادمة ؟

4. ما هي خطط الوزارة حيال المطالب النيابية القاضية بإنشاء مستشفيات جديدة متكاملة التخصصات في كل منطقة؟ واخرى مستشفيات متخصصة في بعض المناطق ؟

5. ما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال مقترح بتخصيص العيادات الخارجية في الفترة الصباحية للكويتيين وحدهم، وذلك بعد ان ابدى مجلس المناطق الصحية موافقته المبدئية على ذلك المقترح؟

6. ما هي الآلية التي تتبعها الوزارة في توزيع الأطباء في المستشفيات والمراكز الصحية مع الاخذ في الاعتبار بعدين رئيسيين اولهما مراعاة احتياجات المستشفى، و الكثافة السكانية في المناطق التي تخدمها تلك المستشفى.

عبدالله يطالب بزيادة أعداد الجامعات في البلاد

قدم النائب د.خليل عبدالله مقترحا لزيادة اعداد الجامعات والكليات الخاصة وفتح المجال لإنشائها جاء في نصه ما يلي: نظرا لتزايد عدد الطلبة خريجي الثانوية وعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي في الكويت على استيعابهم ونظرا لما يعانيه ابناؤنا الطلبة الدارسين في الخارج من مشاكل سواء بنظام البعثات أو على نفقتهم الخاصة، لذا نتقدم بالاقتراح التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

زيادة اعداد الجامعات والكليات الخاصة وفتح المجال لإنشائها مع الأخذ بعين الاعتبار التخصصات المطلوبة وفقا لحاجة سوق العمل مع زيادة اعداد المنح الحكومية لهذه الجامعات والكليات.

الدوسري يسأل وزير البلدية بشأن الإجراءات المتبعة في بيع السيارات المهملة والسكراب

وجه النائب حماد الدوسري سؤالا لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية بشأن الإجراءات المتبعة في بيع السيارات المهملة والسكراب لدى بلدية الكويت في كل من (سكراب ميناء عبدالله ، سكراب امغرة) التابعين لبلدية.

وطالب الدوسري بتزويده بكافة اللوائح والقرارات المنظمة لعملية بيع السيارات السكراب والمهملة التي دخلت في حوزة البلدية وبكافة الإجراءات المتبعة في بيع السيارات المهملة والسكراب لدى بلدية الكويت في كل من (سكراب ميناء عبدالله ، سكراب امغرة) التابعين لبلدية الكويت. ودعا الوزير الى توفير نسخة عن قرارات تشكيل اللجنة المختصة في بيع السيارات ، وصلاحيات هذه اللجنة وأسس اختيار اعضائها وبكشف تفصيلي لعدد السيارات التي تم بيعها من تاريخ 2010/1/1م وحتى تاريخه وبانواع وسنة الصنع واللون لكل سيارة مع القيمة الاجمالية لقيمة السيارات وبنسخة من اعتماد التوقيع لكل شركة رست عليها هذه المزايدات